دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر.

The role of digitization of local administration in providing and enhancing transparency in Algeria.

الأستاذ الدكتور: محمود شرقي، طالبة الدكتوراه: صليحة حدوش

جامعة البليدة 02 علي Chergui.mahmoud@ univ-blida2.dz لونيسي،

جامعة البليدة 02 علي لونيسي،es.haddouche@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال: 2020/.02/02 تاريخ القبول : 2020/.04/.29 تاريخ النشر: 2021/05/28

ملخص:

نتيجة لما أحرزه العلم من تقدم في المجال التكنولوجي والانتشار الواسع للشبكة العنكبوتية، وتأثيرها على طبيعة وشكل النظم الإدارية الأمر الذي أدى إلى تراجع أشكال الخدمة التقليدية، وتزايد الحاجة إلى ضرورة تبني أنماط وأساليب جديدة ترتكز على الأبعاد التكنولوجية وإعادة صياغة الخدمات العمومية بشكل يتواكب مع متطلبات التطور السريع في وسائل الاتصال، والتوجه إلى تبني نمط الإدارة الرقمية في تسيير الإدارة كمفهوم يعبر عن السرعة والتفاعل وقد افرز هذا التحول في تسيير الإدارة المحلية جملة من التغييرات في مفهوم الخدمة.

فالإدارة الرقمية تعد نموذجا للتسيير الذي تبنته الجزائر باعتبارها دعامة أساسية لإصلاح الإدارة المحلية حيث توفر الكثير من فرص النجاح، ويرفع من مبدأ الشفافية والوضوح في المعاملات الإدارية ونظر للأهمية التي تكتسيها

الإدارة الرقمية في كونها قناة مفتوحة للاتصال بين المواطن والإدارة ، و أداة مهمة لمحاربة الفساد الذي استفحل في ظل الإدارة التقليدية، كما تعد آلية لإضفاء الشفافية وتعزيزها سواء على مستوى الإدارة المركزية أو المحلية فهي مطلوبة في حياة المواطن مع غيره من المواطن، كما أنها ضرورية أيضا في حياة المواطن وعلاقاته بالإدارة.وتعمل الجزائر من خلال التحول نحو رقمنة الإدارة المحلية باعتبارها بديلا عن الإدارة التقليدية لما لها من دور في المزيد من الشفافية وإضفائها في معاملاتها الإدارية وهذا ما نهدف إلى إبرازه من خلال هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الرقمنة، الإدارة الرقمية ، الإدارة المحلية، الشفافية، الإدارة التقليدية

Abstract :

The progress made by science in the technological field and the wide spread of the web, its impact on the nature and shape of administrative systems, led to the decline of traditional forms of service, the growing of the need to adopt a new type and style based on the technological dimension and the reformulation of public services in line with the requirements of the rapid development in communication means and adoption of digital management type in the management of administration as a concept expresses speed and interaction. This mutation in the management of local administration has produced a set of changes in the concept of service.

The digital administration as a model for the management adopted by Algeria as a main pillar of the reform of local administration provides many opportunities for success and raises the principle of transparency and clarity in administrative transactions. Regarding the importance of digital management in being an open channel for communication between the citizen and the administration and a very important tool for fighting corruption that prevailed under the traditional administration, and a mechanism to give transparency and enhance it, whether at the level of central or local administration, it is required in the life of the citizen with other citizens. It is also necessary in the life of the citizen in his relations with the administration. Algeria has sought, through the transition towards the digitization of the local administration, as an alternative to traditional management, to raise the ceiling of transparency and give it an increase in its administrative transactions. And this is what we aim to highlight through this study.

Key words: digitization, digital management, local administration, transparency, tradition management

1- **المؤلف المرسل:** صليحة حدوش، **الإيميل:**es.haddouche@univ-blida2.dz

مقدمة:

يسهم التقدم التكنولوجي في تطوير أساليب العمل الإداري في الجزائر،كما يتيح الفرصة لها في إعادة النظر في الأساليب المعتمدة في التسيير بهدف تحسين عمل الأجهزة الإدارية، وكذا الرفع من آليات الشفافية والحد من الظواهر السلبية التي سادت في ظل الإدارة التقليدية.

وقد شهدت الإدارة المحلية في الجزائر تحديات كبيرة ومتنوعة أفرزت الكثير من المشاكل التي أصبحت تشكل عائق في تطور هذه الأخيرة أدت إلى تدني نوعية الخدمات المقدمة للمواطن في ظل نمط التسيير التقليدي، كما افرز هذا النمط ظواهر سلبية كالمحسوبية والبيروقراطية وانعدم مبدأ شفافية في المعاملات الإدارية، وانتشار الفساد بشتى صوره أدى إلى إحداث فجوة كبيرة، وشرخ في العلاقة بين المواطن والإدارة الأمر الذي دفع الهيئات التنفيذية بالدولة إلى مباشرة مجموعة من الإصلاحات مست أغلب القطاعات بما فيها الإدارة المحلية بهدف إعادة تقريب المواطن إلى الإدارة وتحسين صورتها لديه. لذا نجدها الآن تلجأ إلى أسلوب جديد في التسيير يعتمد على البعد التكنولوجي وتبني فكرة عصرنة ورقمنة الإدارة على المستوى المحلي الأسلوب الذي أصبح يمثل ضرورة ملحة لتوفير فرص نجاح الإدارة في أداء وظائفها، كما أصبح هذا الأخير يعد قناة مفتوحة للاتصال بين المواطن والإدارة وآلية لمحاربة الفساد المنتشر في أسلوب التسيير القديم وأداة لإضفاء الشفافية وتعزيزها بالإدارة المحلية في الجزائر.

فنجاح الإدارة في أداء وظائفها لا يمكن تحقيقه إلا مع وجود مبدأ عام للشفافية الذي يسمح للمواطن بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة في

الدولة، فهذا الأخير أصبح يمثل مطلبا حضاري وإنساني في سبيل القضاء على الفساد. كما أن أهمية تفعيل الشفافية كمبدأ عام في إدارة شؤون المواطن على مستوى المحلي في ظل تزايد متطلبات والأهداف التنموية للمواطن في المجتمع الجزائري اضطر الجزائر إلى إيجاد آلية للتسيير الإداري من اجل رفع مستويات الشفافية والوصول إلى تحقيق الحكم الراشد ، وبناء الإدارة الديمقراطية إلى تطبيق الرقمنة في تسيير الإدارة المحلية بديلا عن الإدارة التقليدية من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة لتحقيق جملة من الأهداف أهمها الرفع من نسب الشفافية وتعزيزها على مستوى الإدارة المحلية.والقضاء على المشاكل التي افرزها النمط التقليدي في التسيير وتقديم خدمات ذات جودة والوصول إلى إدارة شفافة تخدم المواطن بكل نزاهة.

إشكالية الدراسة:

مع تصاعد المشاكل التي أصبحت تشكل عائق في تطور الإدارة المحلية، ونظرا لتدني نوعية الخدمات المقدمة الأمر الذي اقتضى إعادة النظر في النهج المعتمد في عملية تسيير الإدارة على المستوى المحلي، وتبني نهج أخر في التسيير يعتمد على البعد التكنولوجي هذا ما أجبر الجزائر إلى إدخال جملة من الإصلاحات لمعالجة العيوب والمشاكل التي تتخبط فيها الإدارة المحلية وكذا من أجل تفعيل مبدأ الشفافية وتكريسها لجأت إلى عصرنة ورقمنة إدارتها المحلية تماشيا مع التطور الذي يشهده العالم في المجال التكنولوجي وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية **كيف ستساهم رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء والرفع من أسقف الشفافية وتعزيزها في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة :

وكإجابة مسبقة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضية التالية: **الاعتماد على البعد التكنولوجي في تسيير الإدارة المحلية في الجزائر يؤدي إلى إضفاء ورفع سقف الشفافية وتعزيزها.**

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة وتحقيقا لأهداف المسطرة قد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير الظاهرة موضوع الدراسة المتمثل في إبراز دور الرقمنة في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الإدارة المحلية في الجزائر.

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور إدخال البعد التكنولوجي في تسيير الإدارة المحلية الجزائرية باعتبارها بديلا عن الآليات التقليدية في عملية التسيير، وللرفع من أسقف الشفافية وتعزيزها. كما تهدف أيضا إلى إبراز دور الرقمنة آلية اعتمدها في إصلاح الإدارة المحلية لتحقيق مبدأ الشفافية والوصول للحكم الراشد والإدارة الديمقراطية. وذلك من خلال المحاور التالية:

- تحديد المفاهيم والمصطلحات
- الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الرقمية في الإدارة المحلية.
- أهداف الرقمنة كدعامة أساسية لإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر.

- تطبيقات وممارسات الرقمنة لتحقيق مبدأ الشفافية في الإدارة المحلية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

أولا: مفهوم الإدارة المحلية:

عرَف علماء الإدارة المحلية بأنها **" أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون"** (1)

وقد عرفها الكاتب البريطاني مودي غرام (**Modie Grame)" على أنها مجلس منتخب، تتركز فيه الوحدة، ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة، يعتبر مكملا لأجهزة الدولة"**(2)

أما الفقيه الفرنسي أندريه دولوباديز(**Andrie de L'loubader**): فقد عرَفها **"على أنها إصلاح لوحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها و أن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها"**(3)

كما عرَفها **خالد سمارة الزغبي** بأنها **" أسلوب إداري يقسم بمقتضاه إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تتمتع بشخصية اعتبارية وتنظم الشؤون المحلية وتدار من قبل السكان المحليين، يمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية تقوم على ثلاثة أركان هي :**

1. وحدات إدارية مستقلة تمثل مصالح محلية مميزة عن المصالح القومية.
2. قيام مجالس محلية منتخبة.
3. استقلال المجالس المحلية.(4)

كما تعرف على أنها " **عبارة عن تنظيم الجهاز الإداري في الدولة على نحو يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي، وذلك بأن يتخصص في شؤون كل إقليم من أقاليم الدولة جهاز إداري يكون أكثر اتصالا بالجمهور وفي أغلب الأحيان منتخبا من قبل الأفراد أنفسهم، وتتمتع بنوع من الاستقلال الإداري والمالي مع خضوعه لإشراف رقابة الحكومة المركزية في إطار ما يسمى بالوصاية الإدارية**"(5)

انطلاقا من التعارف السابقة يمكن القول أن الإدارة المحلية: هي عبارة عن أسلوب لتسيير الشأن المحلي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أو هي تجسيد للامركزية الإدارية لتسهيل عملية تسيير الإدارة على المستوى المحلي. مع تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مع وجود رقابة الإدارة المركزية.

2- مفهوم الإدارة الرقمية

1-1- مفهوم الرقمنة :

تعرف الرقمنة بأنها " **العملية التي يتم بمقتضاها، تحويل البيانات إلى شكل رقمي، لمعالجتها بواسطة الحاسوب، وعادة ما يستخدم مصطلح في نظم المعلومات للإشارة إلى تحويل النص المطبوع والصور، إلى إشارات ثنائية، باستخدام احد أجهزة المسح الضوئي حتى يمكن عرضها على شاشة الحاسوب**" (6)

ويقصد بالرقمنة في مؤسسات المعلومات عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي، وتقوم مؤسسات المعلومات باتخاذ هذا الإجراء بهدف توفير اكبر قدر من مصادر المعلومات للمستفدين.(7)

كما تعرف الرقمنة على أنها عملية تحويل لمصدر المعلومة من شكل ورقي أو مطبوع إلى شكل رقمي يتم التعامل معه بواسطة الحاسوب.(8)

2-2- مفهوم الإدارة الرقمية

تعرف الإدارة الرقمية بأنها: **" العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم و التوجيه و الرقابة على الموارد و القدرات الجوهرية للمنظمة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المنظمة "** (9)

بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية **(OECD)** فقد عرَفت الإدارة الرقمية على أنهـــا **"استخدام لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ولا سيما شبكة الإنترنت كأداة تسمح بالوصول إلى إدارة أفضل " . حسب هذا التعريف فأن الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الرقمية هو استخدام لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت"**.(10)

وهناك تعريف آخر للإدارة الرقمية و الذي يصفها بأنها : **" إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الإنترنت و شبكات الاتصال تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد و إخفاء الأشياء و ما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق أهدافها ، و الأكثر كفاءة في استخدام مواردها " . يركز هذا التعريف على رأس المال**

المعرفي ، و إن دل على شيء فإنما يدل على الأهمية الكبيرة التي أصبحت توليها المنظمات المعاصرة للحصيلة المعرفية بهدف اكتساب أكبر قدر ممكن منها مع حسن التعامل معها و استغلالها بشكل أمثل".(11)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن الإدارة الرقمية هي : توظيف البعد التكنولوجي في عملية التسيير الإداري ، بهدف تطوير الأداء وتحقيق أهداف الإدارة بكفاءة وفعالية والرفع من سقف الشفافية في المعاملات الإدارية

3- مفهوم الشفافية الإدارية

تعد الشفافية من بين المفاهيم الحديثة والمعاصرة التي كانت محط اهتمام الكثير من المفكرين. وهذا بسبب تطور وسائل الإعلام والاتصال التي ساهمت بشكل كبير في ظهور واتساع هذا المفهوم.كما تعتبر آلية فعالة لمكافحة الفساد و مقوم أساسي لبناء إدارة محلية فعالة ، وتحقيق التنمية على جميع الأصعدة، وقد ثبت أن تطبيق الممارسات الإدارية الدالة على الشفافية يعد حلا للمشاكل التي تتخبط فيها الإدارات المحلية ، فالشفافية و إن كانت مهمة في حياة الناس مع بعضهم البعض والعلاقات الإنسانية بشكل عام إلا أنها تبدو ضرورية في منظمات الإدارية و السياسة على حدا سواء.(12)

وقد عرَفت الشفافية على أنها : الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط و السياسات وعرضها على جبهات المعينة بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب و خضوع الممارسات الإدارية والسياسية

للمحاسبة و المراقبة المستمرة (13)، فالشفافية هي : العلانية و التصريح الواضح للبيانات والآليات والواردات والصادرات و المصروفات الإدارية من خلال وسائل الإعلام و الوسائل الرقابية الأخرى مما يتيح للمجتمع المدني و الإعلام و القضاء و المواطنين كافة معرفة مجريات الأعمال الحكومية و الإدارية كما تم تعريف الشفافية في القطاع الحكومي من قبل الأمم المتحدة بأنها توفر المعلومات حول النشاطات والسياسات والإجراءات و العمليات و القرارات والسياسيات الاقتصادية للحكومة و التداول الحر لتلك المعلومات بين المواطنين.(14)

كما يقصد بها توفر المعلومات الأزمة ووضوحها و تداولها عبر جميع وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة و التصرف بطريقة علنية و مكشوفة كما عرفت الشفافية الإدارية بأنها وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل المؤسسات و إتباع و التعليمات اعتماد آليات إدارية كفاءة متقنة من أجل اتخاذ قرارات على مستوى عالي من الموضوعية و الرصانة.(15)

ما يمكن قوله أن جميع التعريفات السابقة تجتمع في أن أساس الشفافية هو تقاسم المعلومات وإتاحتها للجمهور الداخلي والخارجي، فالشفافية أن تعمل الإدارة في بيت من زجاج كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور(16). فهي تعني التزام الإدارات العامة بالإفصاح والعلانية والوضوح في ممارسة أعمالها مع خضوعها للمساءلة والمحاسبة ، وهذا ما يتحقق في ظل الإدارة الرقمية ، التي تعمل على نشر المعلومات التي تساعد على تفعيل الرقابة والمساءلة.كما يمكن اختزال التعاريف المتناولة في هذه الدراسة عن مفهوم الشفافية في الشكل أدناه: (17)

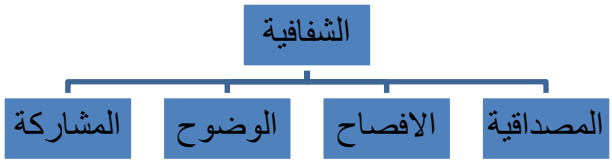

المصدر: أبو كريم فتحي، مرجع سابق ص 32.

ثانيا – أهمية الشفافية الإدارية في الإدارة المحلية :

1- المساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة:

فالاتصال بين متلقي الخدمة والمسؤولين يعمل على تكوين فكرة واضحة تساعد في اتخاذ القرار المناسب،فالشفافية مطلوبة بين القيادات مع بعضهم البعض من جهة و بين القيادات والعاملين تحت سلطتهم من جهة أخرى ، فكلما توافرت الثقة و الشفافية بين متخذ القرار ومن هم دونه في الإدارة فسيكون القرار ايجابيا ، في حين إذا انعدمت الثقة و الشفافية يكون القرار سلبيا.(18)

2- إزالة العوائق البيروقراطية و الروتينية:

إن وضوح التشريعات و اللوائح و التعليمات الإدارية و سهولة فهمها، وموضوعيتها ووضوح لغتها وعملية الكشف عن المعلومات الجوهرية و نشر المعلومات و الإفصاح عنها وسهولة الوصول عليها بحيث تكون متاحة للجميع، يسهم إلى حد بعيد في التقليل من البيروقراطية.(19)

3- مكافحة الفساد:

من أخطر الآفات التي تمس بهيبة الإدارة المحلية ظاهرة الفساد الإداري بحيث أصبح الفساد الإداري في رأي المختصين ظاهرة معقدة الأغراض و

المجالات و متنوعة الأبعاد وواسعة الانتشار(20) لهذه الظاهرة آثار سلبية على المساواة و العدالة الاجتماعية ، فتعزيز شفافية الجهاز الإداري في ظل تطبيقات الإدارة الرقمية ، يقلص إلى حد كبير من المظاهر السلبية التي تؤدي إلى تغليب المصالح شخصية للموظفين على المصالح العامة، فالانتقال من عصر الاتصال المباشر بين الموظف ومتلقي الخدمة و التحول على التعامل عن بعد، منشأته القضاء على عوامل التأثير الشخصي على الموظف أثناء تأدية عمله وتجتب الوساطة والمحسوبية، مما يسهم في تحقيق الشفافية في العمل والمساواة و العدالة بين متلقي الخدمة .(21)

المحور الثاني: الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الرقمية في الإدارة المحلية

تختلف الإدارة التقليدية عن الإدارة الرقمية من حيث نوعية الأساليب والأدوات المستخدمة والتي من خلاله يمكن تحديد أوجه الاختلاف اعتمادا على الأسس والمؤشرات التالية:

1- طبيعة الوسائل المستخدمة عند التعامل بين الأطرف:

كشفت ممارسات المفهوم التقليدي للإرادة طبيعة الوسائل المستخدمة من خلال اعتمادها على استخدام الاتصالات المباشرة بين أطراف التعامل المختلفة، أو من خلال بعض الوسائل التقليدية كالهاتف الثابت أو المراسلات أو غير ذلك من الوسائل التقليدية ، بينما ممارسات مفهوم الإدارة الرقمية يعتمد في إنجاز كل الأعمال و المعاملات بين أطراف التعامل من خلال وسيط إلكتروني بحيث يتم تداول البيانات والوثائق إلكترونيا و ذلك من خلال استخدام شبكات الاتصالات الالكترونية أو الرقمية.(22)

2- الوثائق المستخدمة:

تختلف الإدارة الرقمية عن الإدارة التقليدية في عملية التسيير بحيث تمارس الأولى مهامها دون استخدام أي أوراق على عكس الإدارة التقليدية التي تعتمد في أداء مهامها بصفة أساسية على استخدام الوثائق الورقية عند تنفيذ الأعمال و المعاملات المختلفة .

3- الحفظ :

إن المعاملات الورقية في النمط الإداري التقليدي معرض للتلف مع مرور الوقت ، على عكس النمط الإداري الرقمي الذي يضم المعاملة ضمن محتوياته محفوظا فهو في مأمن من التلف والتقادم في الموضع المخصص له على الشبكة الإلكترونية للمنظمة التي يوجد لديها الملف ، إذ تلجأ الكثير من المنظمات إلى تأمين محتوياتها الرقمية باستخدام أكثر من وسيط تخزين رقمي كإجراء احترازي.(23)

4- الوصول للبيانات :

يعد الحصول على معلومة ما أو معاملة من أحد الملفات الورقية في النمط الإداري التقليدي أمر بالغ الصعوبة ، وذلك نظرا إلى كثرة الوثائق الورقية ، حيث يستغرق الأمر وقت وجهد كبيرين في مقابل ذلك في النمط الإداري الرقمي يعتبر عملية سهلة الوصول ، بسبب توافر قواعد للبيانات ضخمة جدا تسمح بالحصول على أي معلومة أو معاملة بسرعة و في أي وقت وبدون جهد كبير .

5- الحماية:

من ميزات النمط الإداري الرقمي الذي لا يتوافر في النمط الإداري التقليدي هو تأمين الشبكات الرقمية ببرامج حماية تضمن عدم تمكن أحد من الدخول إليها و العبث في ملفاته ومعاملاته بالحذف أو الإضافة ، فهذه كلها أمور أصبحت غير واردة في حساب المتعامل مع الإدارة الرقمية الذي يدرك أن واقع معاملته وبياناته المحمية و المخزنة على شبكة الإدارة الرقمية لا سبيل لأحد في الوصول إليها وأنه البرنامج الحاسوبي الدقيق للشبكة سيمنحه فرصته بناء على بياناته ، بعيدا عن التدخل البشري.(24)

6- درجة الاعتماد على الإمكانيات المادية و البشرية :

تعتمد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة على وجود استغلال للإمكانيات المادية والبشرية المتاحة أحسن استغلال ممكن ، بينما تعتمد ممارسات مفهوم الإدارة الرقمية على استخدام التكنولوجيا الواقع الافتراضي ، حيث يتم غالبا استبعاد الكثير من الأصول المادية و البشرية (25)، أو التقليل من استخدامها إلى أقل قدر ممكن .

7- التفاعل:

تؤكد ممارسات المفهوم التقليدي للإرادة أن التفاعل بين أطراف التعامل يتسم بالبطء النسبي بينما في حال الإدارة الرقمية فيتسم بالسرعة الفائقة.(26)

8- التكلفة :

يكلف الأسلوب الورقي الإدارة التقليدية الكثير من النفقات في سبيل سعيها لحفظ الملفات والمعاملات و صيانة المكان التي تحفظ فيه ،

بينما لا يكلف الأمر في ظل الإدارة الرقمية أو الإلكترونية أكثر من تكلفة وسائط التخزين أو الشبكة التي حملت البيانات أو المعلومات عليها سلفا.

9- نوع التنظيم :

ترتكز الإدارة بمفهومها التقليدي على الهرمية و التقسيم القائم على التخطيط و أوامر في الأعلى والسرية أسلوبا ومنهجا ، بينما الإدارة الرقمية فهي إدارة تنفيذ للخطط و الأوامر في الأسفل والانفتاح والشفافية و التحالف و الإستراتجية. (27)

10- مدة الخدمة:

يضاف إلى مميزات الإدارة الرقمية ميزة أخرى ، من صعب توافرها في الإدارة التقليدية وهي محدودية ساعات الدوام للإدارة التقليدية و التي لا يتسع وقت دوامها الرسمي لاستقبال مراجعيها إلا في عدد محدود في الأسبوع ، في حين تتوافر خدمات الإدارة الرقمية او الالكترونية على مدى أربعة وعشرين ساعة ، إذ يمكن تنفيذ الأوامر على شبكاتها في أي وقت على مدار اليوم ، حيث أن ذلك كله ينفد وفقا لبرنامج معد سلفا للرد بالسلب أو الإيجاب على الأوامر التي ترد إليه حسب مطابقة بياناته أو مخالفته إياها.(28)

11- جودة الخدمة:

تتميز الإدارة الرقمية عن الإدارة التقليدية من حيث نوعية الخدمات المقدمة، فالأولى تتميز خدماتها بالجودة عالية في حين تتميز الخدمات في ظل الإدارة التقليدية، بجودة أقل بمقارنتها مع جودة خدمات الإدارة الرقمية.

المحور الثالث:أهداف الرقمنة كدعامة أساسية لإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر

نتيجة لجملة الإصلاحات التي باشرتها الحكومات وخاصة على مستوى الإدارة المحلية وذلك من اجل تحسين الخدمة العمومية بالنسبة للمواطن، ولزيادة الشفافية في معاملاتها الإدارية وكذا إشراك المواطن في تسيير الشأن العام .وسعيا منها في تطوير أسلوب تسيير الإدارة المحلية بما يواكب متغيرات العصر بما يضمن أداء الوظائف المنوطة بها بكفاءة و جودة عالية . لذا لجأت إلى تغيير نمط التسيير وإعادة النظر في الأساليب وكذا إعادة هيكلة الإجراءات الإدارية بما يواكب متطلبات الثورة الرقمية أو التقنية بإدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في صميم العمل الإداري من خلال النمط الرقمي أو ما يعرف بالإدارة الرقمنة في الإدارات المحلية. من بين الأهداف التي رسمتها الجزائر لتطوير إدارتها المحلية في ظل تبني النمط الرقمي أو الالكتروني نذكر مايلي:

1- الحد من الظواهر السلبية في الإدارة المحلية كالبيروقراطية و الفساد والوساطة والمحسوبية :

إن الحد من ظاهرة الفساد أصبح يمثل ضرورة لابد منها، من اجل تحقيق التنمية وتحقيق أهداف الإدارة وكذا تحسين نوعية الخدمات بحيث أصبحت هذا الأخيرة تعد السبب الرئيسي في تخلف الإدارة المحلية وسبب في تعطل العمل التنموي فيها وسبب في فقدان ثقة المواطن تجاهها فالموظف البيروقراطي يمكنه أن يرفض طلب شخص للحصول على خدمة ما إلا بسبب أن صاحب الطلب لم يرق له (29)، غير أن تجسيد الفعلي للرقمنة يؤدي إلى إلغاء الاتصال المباشر بين الموظف ومتلقي الخدمة وتعويض الخدمات التقليدية بالخدمات الالكترونية التي تؤدي عن بعد ، مما

يقضي على التأثر الشخصي للموظف أثناء تأدية مهامه، كما يقضي على الوساطة والمحسوبية، مما يسهم في تحقيق الشفافية تعزيزها في العمل .

2- سرعة انجاز الخدمة العمومية:

إن إدخال الخدمة الرقمية مكان الخدمة التقليدية يساهم في تحسين نوع الخدمة المقدمة للجمهور الخارجي، حيث أصبح تقديم الخدمات يتم في أقل وقت ممكن،ولم يعد المواطن مضطرا للوقوف في طوابير طويلة ، إذ يكفيه فتح جهاز الحاسوب الآلي و هو جالس في منزله أو مكتبه لطلب وثيقة معينة أو الاستعلام على خدمة معينة. كما يمكن لأي مواطن راغب في الحصول على أي خدمة كالتسجيل في الحج بملء طلب التسجيل إلكترونيا عبر موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والهيئة العمرانية على مدار أربعة وعشرون ساعة و طيلة أيام الأسبوع للتسهيل على المواطنين. على العكس التسجيل المباشر في بلدية الإقامة حيث يتم خلال أيام وساعات العمل الأسبوعية.

3- الإتقان و جودة الخدمة

تضمن الإدارة الرقمية الجودة في تقديم الخدمات بشكل يلبي حاجات و رغبات مستعمليها ، كما أن الاعتماد على البيئة الالكترونية يوفر الكثير من الدقة و الموضوعية في العمليات المختلفة داخل الإدارة وذلك من خلال الحد من الاجتهادات الشخصية و الأخطاء المتكررة لكون تنفيذ الإجراءات يتم إلكترونيا(30)، مما ينتج عنه تفادي الكثير من الأخطاء و تقليل حدوثها ، ففي ظل الإدارة التقليدية كثير ما يجد المواطنين أنفسهم ضحايا لأخطاء كتابية و هفوات حملتها وثائقهم الإدارية التي يغفل عنها موظفو الإدارة

المحلية خلال تحررهم لوثائق المواطنين كشهادات الميلاد وعقود الزواج وغيرها من الوثائق.

4- تقليص التكاليف:

تتكبد الخزينة العمومية للبلديات والولايات الكثير من النفقات لتلبية حاجيات الإدارة المحلية المتمثلة في تزويد مختلف مصالحها باللوازم من الأوراق و الأدوات المكتبية ، حيث كشف الإحصائيات أن نفقات بلدية من بلديات الوطن فيما يتعلق باللوازم المكتبية من أقلام و أوراق و غيرها قدرت بحوالي 300 مليون سنتيم ، في الوقت الذي لا تقدم في هذه النفقات الإضافية شيئا للاقتصاد الوطني ، سوى تقديم خدمة للمواطن ، لذا فان الإدارة المحلية تسعى إلى تقليص نفقاتها و ترشيد صرف المال العام وسد منافذ الفساد، و ذلك من خلال إيجاد آليات تساهم في خفض النفقات وحماية المال العام ، فاعتماد الإدارة الرقمية يسهم في ترشيد الإنفاق المحلي.(31)

إن التحول نحو الإدارة الرقمية لا يقتصر على تقليص التكاليف التي تتكبدها خزينة البلديات والولايات و إنما يعمل أيضا على تخفيف الأعباء التي يتحملها المواطن ، فمن خلال التطبيقات التي زودت بها المصلحة الحالة المدنية أصبح بإمكان المواطن استخراج شهادة الميلاد الخاصة " خ 12" من أي بلدية في القطر الوطني (32)، بعد أن كان المواطنون يضطرون لتنقل إلى بلديات ميلادهم الأصلية للاستخراج شهادة ميلاد الخاصة متحملين بذلك تكاليف السفر ومشقة التنقل إلى مسافات كبيرة، بالإضافة إلى استفادة مصلحة ترقيم السيارات من خدمات السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات ، إذ أن عملية رقمنة بطاقات ترقيم

المركبات عن طريق سجل وطني على مستوى هذه الأخيرة يتم شطب البطاقة الرمادية التي يحوزها بائع المركبة و إصدار أخرى باسم المشتري بغض النظر عن ولاية تسجيل هذه المركبة ، و دون الحاجة إلى التنقل لولاية التسجيل للقيام بعملية الشطب.

5- تفعيل الرقابة :

تعمل الإدارة الرقمية في توفير نظام رقابي أسهل و أدق لعدم وجود مستويات إدارية أو تعدد في الرئاسات ، مما يساعد على اتخاذ القرار ، إضافة إلى تغير نوع الرقابة بعد إدخال البعد التكنولوجي في عملية تسيير الإدارة المحلية ، فالبرنامج الذي أعدته مصالح وزارة الداخلية يتم من خلاله كشف كل الشهادات الخاصة التي سبق استخراج من أي بلدية في الجزائر ، حيث أنه في حالة حاول أي مورد بشري في مصلحة الحالة المدنية استخراج شهادة ميلاد "خ 12" تظهر له على شاشة الكمبيوتر ملاحظة " سبق أن طبعت هذه الشهادة " ، مع تحديد البلدية مصدر تسلمها كما أنشأت وزارة الداخلية خدمة الجديدة وزعت على البلديات في إطار إنشاء سجل و طني انتخابي الكتروني ، و التي تهدف من خلاله إلى رصد و مراقبة تكرار التسجيلات في القوائم الانتخابية وكذا جرد جميع المتوفين و إسقاطهم من القوائم . كما تساهما لإدارة الرقمية في فرض رقابة فعالة على المواطنين أيضا ،إذا أن الهدف من إصدار رخصة السياقة البيومترية والتي تضم نظام رقمي جد متطور لتسيير المخالفات المرورية ، كما تسمح من معرفة والتحقق من هوية صاحب الرخصة والتمكن من المتابعة الدقيقة لوضعيته القانونية وتندرج هذه التقنية الجديدة في إطار مقاربة جديدة للحد من حوادث المرور، ومكافحتها.(33)

6- إضفاء الشفافية:

إن تجسيد الفعلي لمبدأ الشفافية داخل الإدارة المحلية هو نتيجة حتمية لتطبيق الإدارة الرقمية التي تضمن وجود الرقابة الالكترونية الآنية، التي تساعد على عملية المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات. أو ما يتم إنجازه من أعمال. بالإضافة إلى ما سبق فان تطبيق الإدارة الرقمية يضفي نوع من مرونة داخل الإدارة ويوفر الخدمات بشكل مباشر، كما تسمح هذه الأخيرة برقمنة جميع الوثائق، وتحقق نوعية رفيعة في معالجة البيانات، و تخفيض عدد العناصر الهامة الضرورية لخدمات محدودة .

وبذلك فالإدارة الرقمية تمتلك ثقافة راسخة تقوم على شفافية المعلومات، و القيام بالوظائف داخل المنظمة بشكل يقوم على الندية و التنافس بين العاملين. إضافة إلى ذلك تتميز بقدرتها على تقليص التكاليف وتحسين مستويات ونوعية الخدمة المقدمة.(34)

المحور الرابع: تطبيقات وممارسات الرقمنة لتحقيق مبدأ الشفافية في الإدارة المحلية في الجزائر

في إطار رقمنة الإدارة المحلية اتجهت أهداف السياسية العامة للجزائر في السنوات الأخيرة نحو بناء مجتمع معلوماتي من خلال البرامج التنموية الهادفة إلى تطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال. ويعتبر مشروع البلدية الالكترونية بمثابة الفرصة السانحة للحكومة والجماعات المحلية من تلبية حاجات المواطن وكذا الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتفعيل مبدأ الشفافية على مستوى الإدارة المحلية.

قد باشرت الدولة جملة من الإصلاحات مست الإدارة المحلية من خلال تجسيد خطة طريق من أجل الحداثة وإضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر تنصب ضمن مبتغيات تنفيذ برامج التي من خلالها يتم العمل على تشجيع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لبلوغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذا تطوير سبل التسيير في الدولة بحيث يقوم هذا الأخير بالأساس على الانتقال نحو العصرنة والرقمنة والتبادلات المجردة وكذا التخلي تدريجيا على الدعائم الورقية والذي يتوقع بلوغه في أفاق سنة 2020، فالتوجه الجديد نحو بلدية الغد باعتبارها جزء هام من الإدارة المحلية سيؤدي إلى تأسيس بلدية غير مادية عصرية ومتطورة هادفة إلى توفير المال والوقت والموارد المستخدمة، وكذا تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، وتخفيض نفقات الدولة والمساهمة في التنمية المحلية .

أولا: مشروع البلدية الالكترونية :

يمثل مشروع البلدية الالكترونية أول تجارب الجزائر في عملية الانتقال و التحول من النمط التقليدي في التسيير إلى النمط الرقمي في الإدارة المحلية، كما شكل قطيعة مع الأسلوب التقليدي ونقطة تحول في تسيير الإدارة المحلية وباعتبار البلدية جزء منها قد عملت وزارة الداخلية على تجسيد مشروع البلدية الالكترونية كونها أول هيئة في خدمة المواطن وتهدف من خلاله إلى : (35)

- تقديم خدمة عمومية بصورة سريعة وبأقل تكلفة.
- توسيع وتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال لإضفاء الشفافية وتعزيزها في الإدارة المحلية

- الانتقال من تسيير إداري يعتمد على استخدام الأوراق إلى تسيير إداري الكتروني دون أوراق من اجل تفعيل الرقابة وإضفاء الشفافية وتعزيزها وكسب ثقة المواطن وترشيد النفقات.
- إتاحة الولوج إلى خدمات الإدارة عبر قنوات كثيرة (الشبابيك الموحدة، الهاتف، الانترنت).

ثانيا :النتائج المرجوة من مشروع البلدية الالكترونية لتحقيق الشفافية في الإدارة المحلية :

من خلال مشروع البلدية الالكترونية باعتبارها جزء هام من الإدارة المحلية ينتظر تحقيق جملة من النتائج من خلال إنشاء واجهة واحدة تشمل كافة الخدمات المقدمة إلى المواطن والمتمثلة فيمايلي:(36)

- تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات.
- ترقية الإدارة وتحسين إنتاجيتها وفاعليتها.
- تحسين الاتصال الداخلي والخارجي من اجل أفضل خدمة عمومية.
- تحقيق علاقة جديدة بين الإدارة والمواطن.

إعلام المواطنين وإشراكهم في تسيير الشؤون العامة وإبداء أرائهم حول سير بلدياتهم والتعبير عن حاجياتهم وكذا اقتراحاتهم حيث تنشر الاقتراحات المقبولة من اجل إعطاء صورة عن إدارة في استماع دائم للمواطن.ومجمل المشاريع المسجلة في إطار الميزانية التشاركية، وكذا مداولات المجالس.

ثالثا : تجسيدات الرقمنة لإضفاء الشفافية في الإدارة المحلية في الجزائر

1–رقمنة سجلات الحالة المدنية:

تعتبر رقمنة سجلات الحالة المدينة من أهم الانجازات التي حققت في إطار رقمنة الإدارة المحلية وتطبيقا لخارطة الطريق الوزارية حيث سمحت هذه العملية من عصرنة المرفق العام للحالة المدينة عن طريق استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى البلديات وملحقاتها، حفظ سجلات الحالة المدنية الورقية عن طريق رقمنتها، تقليص آجال تسليم الوثائق وتحسين جودتها، وتقريب الإدارة من المواطن بالإضافة إلى الإعداد السجل الوطني الرقمي للحالة المدنية.وقد مر مشروع رقمنة سجلات الحالة المدينة بمجموعة من المراحل :

- رقمنة سجلات الورقية للحالة المدينة وإدخال بيانات أكثر 98 مليون صورة لشهادة الميلاد والوفاة وكذا عقود الزواج والتي تم مسحها وتشكيل قاعدة بيانات وطنية تشمل 65,8 مليون شهادة، 17,4 مليون شهادة وفاة، 15.2 مليون عقد زواج.(37)
- إصدار وثائق الحالة المدنية (شهادات ميلاد، وفاة، الزواج) في أقل من دقيقة وذلك على مستوى أي بلدية أو ملحقة على مستوى التراب الوطني.
- تطهير نسخ البيانات الهامشية عن طريق تقاطع قواعد البيانات (شهادات الميلاد، الوفاة، عقود الزواج).
- ربط مختلق القطاعات بسجل الحالة المدنية حتى يتسنى لها الاطلاع على قواعد البيانات دون طلب وثيقة من مواطن.
- تنبيه للنسخ الاتوماتيكي للبيانات الهامشية.

2- رقمنة وثائق إثبات الهوية

1- 2 - رقمنة بطاقة التعريف البيومترية وجوز السفر البيومتري:

أطلقت مديرية السندات والوثائق العامة خدمات الكترونية جديدة للمواطنين حيث وضعت حيز التنفيذ بوابة الكترونية منذ أفريل 2015 تحت تصرف كل الدوائر والبلديات وقنصليات الجزائر بالخارج بهدف ضمان المتابعة الآنية لمراحل دراسة وإنتاج الوثائق البيومترية والغرض من هذا الموقع هو تسهيل عملية متابعة مراحل إنتاج الوثائق البيومترية وأيضا ضمان أحسن تنسيق بين السلسلة المحلية والمركزية وهذا ما يسمح تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بطلب، تسليم، استعمال وتجديد الوثائق البيومترية لاسيما جواز السفر البيومتري حيث بلغت حسب إحصائيات سنة 2019 ما يفوق 13.5 مليون جواز سفر وما يفوق أيضا 13.5 مليون بطاقة التعريف البيومترية (38) من خلال إطلاق موقع الكتروني للمواطنين بالاستعلام، تحميل الصورة الرقمية ، اختيار موعد دفع الملف واتخاذ الموعد. فيما يخص بطاقة التعريف الوطنية البيومترية تسمح هذه الخدمة للمواطنين الحاصلين على جواز السفر البيومتري بتقديم طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية دون اللجوء إلى مكان دفع الملف.

من خلال هذه الخدمة أصبح مسار تسليم الوثائق سريع في ظل النمط الرقمي الذي يسمح بمتابعة طلب الوثائق والاستعلام بإدخال المعلومات المطلوبة هذا النمط يسمح للمواطن من خلال إدخال رقم هاتفه النقال من تلقي رسالة نصية قصيرة تعلمه عن تاريخ ومكان سحب وثائقه فور جاهزيتها.

كما سمح اعتماد النمط الرقمي في الإدارة المحلية بتوفير خدمات حقيقية ومنافع للمواطن والإدارة بما يتماشى مع الشروط الجديدة لحماية البيانات والحريات الشخصية. كما شجع هذا النمط في التسيير استعمال السندات الالكترونية في الحياة اليومية من خلال إدماج تطبيقات الكترونية في بطاقة التعريف الوطنية البيومترية لتمكين المواطن من الاستفادة من مختلف الخدمات كالحالة المدنية والصحة.

2- 2- رقمنة رخصة السياقة البيومترية :

استكمالا للإستراتيجية القطاعية للعصرنة التي تندرج في إطار تنفيذ سياسات الدولة الرامية إلى عصرنة الإدارة العمومية وتخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن تم استصدار رخصة السياقة البيومترية. التي تعد وثيقة جديدة تضاف إلى الوثائق البيومترية التي يكتسبها المواطن الجزائري كبطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري حيث شرع في 01 أفريل 2018 تسليم هذه الأخيرة على مستوى أربع بلديات نموذجية مزودة بنظام الشباك الالكتروني الذي دخل حيز الخدمة خلال شهر جانفي 2018 الذي يعفي المواطنين من تقديم أي ملف إداري عند تقديم طلب الرخصة الجديدة. كما عممت على باقي بلديات العاصمة وعلى باقي بلديات الوطن كما يبينه الجدولين التاليين:(39)

الجدول رقم 01: يمثل مراحل التعميم التدريجي لرخصة السياقة البيومترية

المرحلة	الفئة	المواقع المعنية	الفترة
الأولى	السائقين الجدد والسائقين المتحصلين على أصناف جديدة	04 بلديات بولاية الجزائر	01 أفريل 2018
الثانية	السائقين الجدد والسائقين المتحصلين على أصناف جديدة	جميع بلديات ولاية الجزائر	ابتداء من الثلاثي الثاني لسنة 2018
الثالثة	السائقين الجدد والسائقين المتحصلين على أصناف	جميع بلديات	ابتداء من الثلاثي

	جديدة وكذا تجديد رخص السياقة الكلاسيكية (مع تعميم الشباك الالكتروني)	القطر الوطني	الثالث لسنة 2018
الرابعة	انطلاق عملية استبدال رخصة السياقة الكلاسيكية برخصة السياقة البيومترية حسب تواريخ انتهاء الصلاحية وكذا القدرة الإنتاجية	جميع بلديات القطر الوطني	الثلاثي الأخير من سنة 2018

المصدر: مجلة الداخلية،(أوت 2018) ، ص 22.

الجدول رقم 02 : يمثل مراحل تعميم رخصة السياقة : حسب القدرة الإنتاجية السنوية

السنة	عدد الرخص التي سيتم استخراجها	العدد
2018	حوالي مليون رخصة سياقة بيومترية 2018	حوالي
2019	03 ملايين رخصة سياقة بيومترية	حوالي
2020	03 ملايين رخصة سياقة بيومترية	حوالي
2021	03 ملايين رخصة سياقة بيومترية	حوالي
2022	الانتهاء من العملية استبدال جميع رخص السياقة الكلاسيكية برخص السياقة البيومترية	أكثر ملايين

المصدر: مجلة الداخلية، (أوت 2018) ، ص 22.

3-2- إطلاق خدمات رقمية لقائدة الجالية خارج الجزائر:

تم في جويلية 2018 إطلاق خدمات الكترونية جديدة لمعالجة ملفات طلب شهادة الكفاءة لرخصة السياقة عن بعد لفائدة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج وكذا استصدار وثائق الحالة المدينة المدونة بالخارج بحيث تسمح بتحقيق خدمة عمومية راقية وذلك بتقليص تدخل العامل البشري إلى ابعد حد ممكن وهو ما يسمح بإضفاء شفافية اكبر على المعاملات الإدارية وبدخول سجل الحالة المدنية حيز الخدمة مكن المواطنين المقيمين بالخارج من استخرج وثائقهم دون عناء في ظرف لا يتعدى ثلاثة أيام الأمر الذي سيؤدي إلى تعزز ثقة المواطن تجاه الإدارة ويؤدي إلى تقوية العلاقة بين المواطن وموطنه الأصلي، يعزز من قيم المواطنة والانتماء إليه. كما يؤدي إلى تحقيق قفزة نوعية في مجال الإدارة والوصول إلى إدارة الكترونية دون أوراق.

كما تشكل هذه العملية لبنة أخرى تدخل في إطار عمل الدولة الجزائرية من اجل تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية للمواطنين سواء داخل الوطن أو خارجه وحسب إحصائيات سنة 2018 استفادة 90 ٪ من الجالية الجزائرية. (40) بالخارج بجواز سفر بيومتري، وكذا تصحيح الأخطاء الإدارية عن بعد وإمكانية استخراج وثائق الحالة المدنية من اقرب قنصلية أو سفارة .

4- 2- اعتماد رقم التعريف الوطني موحد :

إن اعتماد رقم وطني موحد عنصر مهم لتمييز الشخصية كما يشكل دعامة أساسية من اجل ربط قواعد البيانات خاصة مع تعدد الوثائق البيومترية بطاقة التعريف الوطني، جواز السفر الالكتروني البيومتري، رخصة السياقة البيومترية، وهو ما يسمح باستكمال السجل الوطني للسكان.

5- 2- الاعتماد على الكفاءات الجزائرية في التسيير الرقمي لتعزيز الشفافية في الإدارة المحلية:

إن خيار استخدام التكنولوجيا المتبنى من قبل الدولة يتم حصريا من طرف كفاءات جزائرية وهي في مستوى متطلبات العصرنة وتدعم المسار الرقمي من اجل ضمان الاستقلالية في تسيير الأرضيات التقنية والحفاظ على قاعدة المعطيات ضد جميع مخاطر الاستغلال أو السيطرة التي تتعارض مع المصلحة الوطنية، كما تضمن هذه الأخيرة تكامل الأنظمة وتعمل على تطوير برامجها الخاصة سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي دون اللجوء إلى الاستعانة بمصادر خارجية وتجنب استخدام المساعدة الأجنبية خاصة فيما يتعلق بتسيير عمليات ذات الطابع السيادي، وكذا معالجة البيانات المتعلقة بالحياة الخاصة للجزائريين. كما تضمن هذه الكفاءات استمرارية سير الخدمة أربعة وعشرون(24) ساعة على أربعة وعشرين 24 ساعة بالنسبة للمواطنين على مستوى داخل الوطن وكذا على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالجزائر وخارجها. بالإضافة إلى اهتمام الدولة بترقية مستخدمها من اجل رفع التحدي من خلال الاعتماد على التكوين المتواصل والمتخصص الذي يتناسب مع متطلبات الرقمنة التي تمكنها من التحكم في الأساليب التكنولوجية من اجل تحقيق الأهداف الموضوعة من طرف الدولة على الصعدين الوطني والمحلي خاصة فيمايلي:(41)

- التطوير المستمر والاعتماد الكبير على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتكييفها.
- استخدام جميع الدعائم التكنولوجية في مجال الحكومة الالكترونية.
- التحكم في مختلف وظائف الإدارة مثل التنظيم والتخطيط والمراقبة والتنسيق.

الخاتمة:

تمثل الإدارة الرقمية أو الأسلوب الرقمي تغيير جذري في أساليب التسيير الإداري في الجزائر سواء على المستوى الوطني أو المحلي ، فالإدارة الرقمية باعتبارها آلية اعتمدتها الجزائر لترقية أداء الإدارة المحلية ولتحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن، وكذا لإضفاء الشفافية وتعزيزها ولأجل المساهمة في الوصول إلى مستويات أعلى لرضا المواطن وخاصة على المستوى المحلي ، كما أن تطبيق مبدأ شفافية يتم من خلال التجسيد الفعلي لإدارة الرقمية ينعكس ذلك على ممارسات التي تتجسد في الوضوح و علانية البيانات والآليات والإجراءات والقرارات الإدارية. كما تعمل على تقليص الظواهر السلبية المتمثلة في البيروقراطية والمحسوبية والحد من ظاهرة الفساد الإداري وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، ويرفع من سقف الشفافية على مستوى الإدارة المحلية.

كما أن تطبيق النظام الرقمي يكرس مبدأ الشفافية كمطلب ضروري وأساسي في الإدارة المحلية كما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين الإدارة و المواطن ، عبر إتاحة المعلومات للجميع و تقديم المعلومات الكافية بالوسائل الالكترونية التي تضمن سرعة و دقة المعلومة ، و فتح المجال بالاعتماد على البعد التكنولوجي في التسيير كما يضمن مشاركة المواطن في تسيير شؤونه و يفعل من عملية الرقابة والمساءلة.

وقد توصلنا للنتائج التالية :

- إن تبني النمط الرقمي من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة في تسيير الإدارة المحلية أصبح حتمية تفرضها التطورات السريعة في مختلف وسائل الاتصال والتكنولوجيا.
- رقمنة الإدارة المحلية تسيير بوتيرة بطيئة مقارنة مع دولة عربية وافريقية.

- إن رقمنة الإدارة المحلية ستمثل قفزة نوعية في عملية التسيير الإداري كونها تعمل على زيادة سرعة وفعالية تقديم الخدمات، وعلى تقليص الظواهر السلبية مثل البيروقراطية والمحسوبية وانعدام الشفافية تفشي ظاهرة الفساد التي طرحها التسيير التقليدي لإدارة، كما تساهم في ترشيد نفقات.
- إن رقمنة الإدارة المحلية يرفع من سقف الشفافية و العلانية كما يؤدي إلى تقليص تدخل المورد البشري إلى ابعد حد ممكن.
- رقمنة الإدارة تؤدي إلى زيادة درجة الشفافية في الإدارة المحلية وتعزز من درجة ثقة المواطن تجاه الإدارة في القطاع العام يفتح المجال له في مشاركة في تسيير شؤونه.
- رقمنة الإدارة المحلية تساهم في محاربة الأمية الالكترونية وتزيد من وعي المواطن بأهمية هذه الآلية في رفع نسب الشفافية وتقليص نسب الفساد بكل صوره.
- التجسيد الفعلي لرقمنة الإدارة المحلية يؤدي إلى تغيير النظرة الضبابية والسلبية للمواطن تجاه الإدارة على المستويين الوطني والمحلي.
- رقمنة الإدارة المحلية يفعل من الرقابة الشعبية .

نقترح التوصيات التالية:

- تسريع وتيرة رقمنة الإدارة في جميع القطاعات وعلى مستويين الوطني والمحلي من خلال تطوير البنية التحتية بما يتواكب والتطور التكنولوجي لتجسيد الفعلي للإدارة الرقمية.
- نشر الوعي لدى المواطنين بأهمية الإدارة الرقمية و ضرورة استخداماتها نظر للدور الذي تلعبه في تحقيق مبدأ الشفافية في مختلف القطاعات سواء على المستوى المحلي أو الوطني.
- العمل على توفير الأمن المعلوماتي لحماية البيانات والحريات الشخصية من اجل كسب ثقة المواطن وتعزيز العلاقة بينه وبين الإدارة.

- العمل على ترقية مستخدمي الإدارة الرقمية من خلال الاعتماد على التكوين المتواصل والمتخصص الذي يتناسب مع متطلبات الرقمنة التي تمكنها من التحكم في الأساليب التكنولوجية من اجل تحقيق الأهداف الموضوعة من طرف الدولة على الصعدين الوطني والمحلي.
- مراجعة الإطار القانوني في مجال الإدارة الرقمية لمحاربة الجرائم الالكترونية كالقرصنة وغيرها من التحديات التي قد تواجهها .
- تطبيق سياسة الدوران الوظيفي، من خلال إحداث تغييرات دورية في مواقع مستخدمي الإدارة للحد من جنحة استغلال الوظيفة،كما أن العمل بهذه الأخيرة يمثل نوع من التدريب والتكوين الذي يساهم من رفع أداء الإدارة ويؤدي إلى الوصول إلى إدارة شفافة تخدم المواطن بكل نزاهة.

قائمة المراجع :

1- الحراثي،ميلاد مفتاح، (2016)، منظمات الإدارة المحلية وعلاقتها بالديمقراطية الجوارية ، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ص 45.
2- George.S Blair, governement at the arass, roots, California, palisades publisher, 1977, P 14.
3- مزياني ، فريدة، (2005)، المجالس المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه في القانون، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 5.
4- الزغبي، خالد سمارة الزغبي، (1993)، تشكيل المجالس المحلية وأثره كفاتيها نظام الإدارة المحلية دراسة مقارنة،الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 48.
5- الخلايلة، محمد علي ، (2009)، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر دراسة تحليلية، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 40.
6- International encycmlopedia of information and Library science - 2nd ed-London, routledge, 2003, P 18.

7- عبد الجواد، سامح زينهم، (2006)، المكتبات والارشفات الرقمية والبناء والإدارة، مصر، شركة ناس للطباعة، ص 46.
8- باشيوة، سالم، (2008)،الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية دراسة حالة المكتبة المركزية بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، قسم المكتبات والتوثيق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 70.
9- نجم، عبود نجم، (2004)، الإدارة الالكترونية : الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ص 127.
10- OCDE, L'administration électronique : Un Impératif, Paris, France, 2004, P 11.
11- نجم ، عبود نجم، (2009)، الإدارة والمعرفة الالكترونية : الإستراتيجية والوظائف والمجالات، ، عمان، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص 157.
12- الزبيدي، سحر عناويرهيو، (2016)، الشفافية ودورها في دعم الإصلاح الإداري دراسة تحليلية لأراء عينة من العاملين في المصارف الحكومية في الديوانية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، جامعة القادسية، العدد 24، ص 343- 374.
13- السكارنة، بلال خلف، (2011)، الفساد الإداري، عمان، دار وائل للنشر، ص 203.
14- الزبيدي، سحر عناويرهيو، مرجع سابق، ص 343- 374.
15- سعيد علي راشدي، (2008)، الإدارة بالشفافية، عمان، دار كنوز للمعرفة، ص ص 15- 16.
16- أفندي، عطية حسين، (2002)، الإدارة العامة إطار نظري مداخل لتطوير وقضايا مهمة في الممارسة، القاهرة، مصر، جامعة القاهرة، ص 261.
17- أبو كريم، فتحي، (2008)، الشفافية والقيادة في الإدارة، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 32.
18- سعيد علي، راشدي، مرجع سابق، ص 17.
19- مناصر، شهرزاد، (2019)، دور الإدارة الالكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، ص 1215.

20- نجم، عبود نجم، (2016)، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، ص 345.
21- الحماده، حمزة الضاحي، (2016)، الحكومة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، الإسكندرية دار الفكر الجامعي، ص 73.
22- غنيم، احمد محمد ، (2008)، الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، ص 31.
23- عماري، سمير، (2018)، دور الإدارة الالكترونية في تطويـــر أداء مؤسسات التعليم العالـــي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف، ص 6.
24- بن محمد الحسن، حسين،(أيام 1-4 نوفمبر 2009)، الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، ورقة بحثية في إطار المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص 9.
25- غنيم، احمد محمد، مرجع سابق، ص ص 33- 34.
26- عماري، سمير، مرجع سابق، ص 7.
27- عباس العلاق، بشير، (2005)، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات، أبو ظبي، الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 17.
28- بن محمد الحسن، حسين، مرجع سابق، ص 10.
29- طاشمة، بومدين ، (2010)، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة تواصل، العدد 26، ص 8.
30- مناصر، شهرزاد، مرجع سابق، ص 1203.
31- الحماده، حمزة الضاحي، مرجع سابق، ص 73.
32- داود عبد الرزاق الباز، (2008)، الحكومة الالكترونية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص 34.
33- الحيت، احمد فتحي، (2015)، مبادئ الإدارة الالكترونية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ص 35.
34- مناصر، شهرزاد، مرجع سابق، ص 1204.
35- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، (أوت 2018)، عصرنة المرفق العام مكاسب ومشاريع متواصلة، مجلة الداخلية، العدد 02، ص 31.

36- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، (أوت 2018)، عصرنة المرفق العام مكاسب ومشاريع متواصلة، مجلة الداخلية، العدد 02، ص 31.
37- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، (أوت 2018)، عصرنة المرفق العام مكاسب ومشاريع متواصلة، مجلة الداخلية، العدد 02.
38- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، (أوت 2018)،عصرنة المرفق العام مكاسب ومشاريع متواصلة، مجلة الداخلية، العدد 02، ص ص 16- 24.
39- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، (أوت 2018)، الإطلاق الرسمي لرخصة السياقة البيومترية الالكترونية، مجلة الداخلية، العدد 02، ص 31.
40- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، (أوت 2018)، تسهيلات جديدة لصالح المواطنين، مجلة الداخلية، العدد 02، ص ص 40- 41.
41- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، (أوت 2018)، ملف العدد مديرية السندات والوثائق المؤمنة في قلب مسار العصرنة، مجلة الداخلية، العدد 02، ص ص 38-39.